الطائفية السياسية في لبنان: ركيزة لحفظ الكيان أم لتفتيت المجتمع؟

حسان الأشمر(*)

أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية.

مقدمة

تعَدّ الطائفية السياسية أحد المظاهر الأساسية للطائفية، فهي انعكاس للطائفية على البنى السياسية. فإذا كانت الطائفية قائمة في الأساس على المستوى الديني، فإن الطائفية السياسية تقوم على مستوى واقع المؤسسات السياسية والممارسة العملية، أي على مستوى أجهزة الدولة وبناها المؤسساتية.

وترتكز الطائفية السياسية على مشاركة الطوائف في السلطة والإدارة وتقاسمها مراكزها، من منطلق أن المجتمع الطائفي يتكون من مجموعة من الطوائف وليس من مجموعة من المواطنين. وبالتالي فإن مشاركة المواطنين في السلطة والإدارة تجري على أساس انتمائهم الطائفي، الأمر الذي «يجعل المؤسسات الدستورية خاضعة في تركيبتها البشرية وعملها للتوازنات الطائفية القابلة للتبدل تحت تأثير ظروف داخلية وخارجية في آن»[1](1).

كذلك فإن علاقة المواطن بالسلطة السياسية والإدارية، وبالدولة بشكل عام، تمر عبر انتمائه الطائفي لا انتمائه الوطني. فالطائفة تشكل وسيطًا ضروريًا لهذه العلاقة، على أساس أن لكل طائفة حصتها في مختلف مؤسسات السلطة والإدارة. الأمر الذي ينعكس في اتجاهين: **الأول** تقديم الفرد ولاءَه الطائفي على ولائه الوطني باعتبار أن طائفته هي التي تحقق له مصالحه؛ و**الثاني** شعور الطوائف (الدينية في الأساس) بأن تمثيلها في السلطة والإدارة يتم من خلال المواقع التي يشغلها أبناؤها فيها حتى تشعر بأن مراكز المسؤولية العامة قد أصبحت ملكًا لها، وأنها باتت تملك جزءًا من السلطة السياسية والإدارية فتندفع للدفاع عنها عند محاولة البعض المساس بهذه السلطة إلى حد المواجهة التي تتخذ أشكالاً مختلفة.

(*) البريد الإلكتروني: hassaneachmar@hotmail.com

(1) عصام سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة** (بيروت: المؤلف، 1998)، ص 199.

إن الطائفية السياسية هي إذًا قيام النظام السياسي على صيغة المشاركة الطائفية في السلطة والإدارة عبر التمثيل الطائفي، فتشكل بذلك الطوائف الدينية بنية الدولة التحتية وتتقاسم سلطتها. وهي تمثّل بالتالي أحد الأشكال الأساسية للطائفية وتؤمن حقوق الطوائف في مؤسسات الحكم والإدارة، الأمر الذي يؤدي إلى نتيجتين رئيسيتين: **الأولى**، تتمثل بقيام توازن طائفي دقيق على مستوى مؤسسات السلطة؛ و**الثانية**، تقاسم مراكز الإدارة وتوزيعها كحصص على الطوائف، أي قيام ما يعرف بالمحاصصة الطائفية.

وهنا تبرز الإشكالية الأساسية التي يتوجب طرحها حول ضرورة المحافظة على الطائفية السياسية في لبنان لكونها تمثّل الركيزة الأساسية للتوازنات الدقيقة بين الطوائف، وهي توازنات تساهم في حفظ الكيان، أم يتوجب إلغاؤها خشية أن تكون السبب الأساسي للتناحر المجتمعي الذي يأخذ بعدًا طائفيًا ويمنع قيام دولة المواطَنة.

أولًا: المقاربة التاريخية لمسألة الطائفية السياسية

حقق الدور الذي أدّته الطوائف في النظام السياسي اللبناني لكل منها موقعًا أساسيًا ضمنه، فأضحت كل واحدة منها فريقًا سياسيًا أساسيًا مساندته ضرورية لاستمرار توازن هذا النظام، كما بات سحب التأييد والدعم من جانب أي منها لهذا النظام يؤدي إلى تعويم أزماته أو ربما انهياره.

وإذا كان دور هذه الطوائف أساسيًا في تكوين النظام السياسي اللبناني وعمله وأزماته، وفي التعديلات التي طرأت عليه بموجب اتفاق الطائف، فمن الطبيعي أن تستمر مركزية هذا الدور عند العمل على تطوير هذا النظام أو وضع الآلية المساعدة على ذلك. وانطلاقًا من ذلك يمكن القول إن تطوير هذا النظام يجب أن يمر عبر هذه الطوائف وقواها السياسية التي تمثلها في السلطة، وذلك من خلال توافقها على الآليات المحددة لذلك في إطار ثوابت النظام السياسي.

لقد وعى اتفاق الطائف أهمية هذا الدور الذي تكرّس للطوائف عبر ممارستها وتجربتها السياسية في النظام السياسي اللبناني، فأكّد دورها في هذا النظام وأهمية موافقتها على أي تعديل أو إصلاح فيه، وذلك عبر نصوص دستورية تؤكد أهمية التوافق بينها على هذا الإصلاح وتحفظ دورها فيه حتى بعد توافقها على إلغاء الطائفية السياسية، التي يمكن حسبانها أحد البنود الأساسية التي كرّسها اتفاق الطائف للانطلاق نحو إصلاح النظام السياسي.

مثّلت مسألة الطائفية السياسية أحد أبرز الموضوعات الخلافية والانقسامية بين الطوائف اللبنانية، بحيث حمّلها البعض مسؤولية الأزمات التي عصفت وتعصف بالنظام السياسي ومسؤولية الحروب والصراعات الدموية التي عصفت بلبنان، في حين حسبها البعض الآخر ضمانة لهم ولوجودهم ولاستمرار دورهم في هذا النظام.

لذلك اتخذ موضوع إلغاء الطائفية السياسية بُعدًا طائفيًا واضحًا، وبات البند الأساسي على أي طاولة اجتمع حولها زعماء الطوائف وقياداتها منذ مطلع الحرب. فقد تكرّست مطالبة الطوائف الإسلامية الثلاث بإلغاء الطائفية السياسية بين مؤتمرَي الحوار في جنيف ولوزان عامَي 1983 و1984[2]، وذلك بعد البيانات والأوراق التي كانت قد رُفعت في أكثر من لقاء في بيروت وعبّرت عنها أحزاب الحركة الوطنية.

وهكذا برز هذا الموضوع في البند السابع من «ورقة الثوابت العشر» لـ «اللقاء الإسلامي» عام 1983، وفي البند الثالث من ورقة حركة أمل الذي نص على إلغاء الطائفية السياسية من كل مرافق الحياة العامة بعد تسوية حقوق الطوائف «المغبونة». كما طرحت خلال الجلسة الثالثة التي عُقدت في 13 آذار/مارس 1984 من جانب رئيس حركة «أمل» نبيه بري في مشروعه للإصلاح السياسي والذي تضمن في البند الأول من المادة الرابعة إلغاء الطائفية السياسية إلغاءً تامًا وشاملاً باستثناء مجلس الشيوخ. وأعلن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في الجلسة الرابعة التي عُقدت في 14 آذار/مارس 1984 أنه يتمسك بإلغاء الطائفية السياسية بوجه الامتيازات إلغاءً شاملاً بعد تسوية حقوق الطوائف «المغبونة»، كذلك فقد أُعلن عن تبنّي ورقة مشتركة وقعها ممثلو الطوائف الإسلامية في المؤتمر وهم الرؤساء رشيد كرامي وصائب سلام وعادل عسيران وكل من نبيه بري ووليد جنبلاط، والتي تضمنت مطلب إلغاء الطائفية السياسية إلغاءً عامًا وشاملاً في الوظائف العامة بعد تسوية حقوق الطوائف «المغبونة» في التمثيل النيابي والمجالس المنتخبة عمومًا.

أما المسيحيون فقد واجهوا هذه المطالب عبر أحد ممثليهم في جلسات الحوار المذكور، الرئيس كميل شمعون، الذي أعلن «نحن لا نتمسك بالطائفية لكننا، ضد إلغاء نصفها والتشبث بالنصف الآخر، لأنه يعود علينا بالفائدة. نحن طلاب علمنة شاملة في كل ما يعود إلى السياسة والإدارة، بما فيها الأحوال الشخصية وسواها. وأعتقد أنه لا يمكن أن نُتهم بأننا نسعى وراء فوائد وامتيازات بتدبير يشمل كل أنواع الحياة وهو العلمنة الشاملة»[3].

ظل مطلب إلغاء الطائفية السياسية بعد تلك الجلسات بندًا خلافيًا أساسيًا، إلى أن جاء اتفاق الطائف الذي عدّته الطوائف عملاً تأسيسيًا للنظام السياسي اللبناني. حيث مثّل خلاصة للبرامج الإصلاحية التي قدمتها هذه الطوائف، من الوثيقة الدستورية حتى اجتماعات بيت الدين وجنيف ولوزان وبكفيا ومطالب الطوائف وأحزابها وصولاً إلى الاتفاق الثلاثي، فتبنّى هذا الاتفاق بشكل لا لبس فيه «إلغاء الطائفية السياسية (ك) هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية»[4].

---

(2) هيام قصيفي، «المجمع الماروني طالب بـ «الدولة المدنية التي تفصل الدين عن الدولة،» **النهار**، 2009/11/30.

(3) المصدر نفسه.

(4) الدستور اللبناني، الفقرة «ح» من مقدمة الدستور.

وبذلك يكون اتفاق الطائف قد ربط انطلاق إصلاح وتطوير النظام السياسي اللبناني بمسألة إلغاء الطائفية السياسية مؤكدًا ذلك عبر المادة 95 من الدستور، وجعل من الصيغة الحالية للنظام السياسي «صيغة ذات أفق مفتوح»[5]، ومرتبطة بالإرادة الجماعية للطوائف اللبنانية ومدى قدرتها على التحوّل إلى إرادة وطنية جامعة تؤدي إلى الاعتراف بالتنوع الطائفي على الصعيد الديني والعقائدي لا على صعيد العمل السياسي والمؤسساتي للدولة.

ثانيًا: مواقف القوى السياسية والطائفية من الطائفية السياسية في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف

كان لا بد للنتائج المهمة التي قد تنجم عن إلغاء الطائفية السياسية والتي سوف تنعكس على دور وموقع كل من الطوائف في النظام السياسي، من أن تدفع هذه الطوائف وقواها السياسية لاتخاذ مواقف متباينة من تأليف الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية نظرًا إلى التأثيرات المتفاوتة على كل منها.

فعلى الصعيد المسيحي، مثّل الموقف من «التطبيق المجتزأ» لاتفاق الطائف ومن استمرار الوجود السوري في لبنان، عاملاً أساسيًا في ازدياد «هواجس» هذه الطائفة وخشيتها من خسارة ما تبقى لها من امتيازات في النظام السياسي اللبناني وسط غياب زعامتها السياسية الأساسية التي تمثّل أغلبية أبناء هذه الطائفة. فكان رفضها طرح تأليف «الهيئة الوطنية» في ظل ذلك الوضع، عبر التأكيد المتكرر للبطريركية المارونية أنه يتوجب إلغاء الطائفية السياسية من النفوس، لتطرح بذلك إشكالية جديدة مثّلت سدًا منيعًا في وجه الاقتراحات الآيلة إلى تشكيل تلك «الهيئة».

وقد برز هذا الموقف بوضوح إثر طرح الرئيس نبيه بري تأليف «الهيئة الوطنية» في عام 1996، وإرسال رئيس الجمهورية إلياس الهراوي رسالة إلى المجلس النيابي في 19 آذار/مارس 1998 تُليت في الهيئة العامة للمجلس في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1998، وتضمنت طلبه مباشرة وضع آلية تشكيل «الهيئة» تمهيدًا لدراسة مقترحات وسبل الإلغاء[6]. حيث برز البطريرك الماروني كأبرز المعارضين لهذا المشروع، ومثّلت مواقفه سدًا منيعًا عجزت تلك المحاولات عن اختراقه، وذلك على الرغم من تأييد الطوائف الإسلامية الثلاث والقوى العلمانية لهذا الطرح.

(5) كلمة رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور زهير شكر في افتتاح مؤتمر «آلية تشكيل هيئة إلغاء الطائفية السياسية»، في المجلس النيابي اللبناني في 23 حزيران/يونيو 2010 بحضور الباحث. كما يمكن الاطلاع على هذه الكلمة في مجلة **الحياة النيابية** (المديرية العامة للدراسات والمعلومات في المجلس النيابي، بيروت) العدد 76 (أيلول/سبتمبر 2010)، ص 26.

(6) موقع النشرة الإلكتروني، الصحف المحلية، 31 كانون الأول/ديسمبر 2009، تصريح الوزير السابق خليل الهراوي.

وإذا كانت الظروف السياسية التي مرت بها البلاد قبل عام 2005 ووجود برلمانات لم تكن تعكس تمثيلاً حقيقيًا وصادقًا للطائفة المارونية، قد مثّلت سببًا رئيسًا لحالة الرفض الماروني تلك، فإن تبدّل الأوضاع السياسية عام 2005 إثر انسحاب الجيش السوري من لبنان وعودة الزعامات السياسية المارونية واستعادة الطائفة المارونية تمثيلها السياسي الحقيقي ودورها في النظام السياسي، لم يكن كافيًا لتجاوز حالة الرفض المسيحي لتأليف تلك «الهيئة». فقد مثّل طرح الرئيس بري مرة أخرى موضوع تشكيل هذه «الهيئة» إثر انتهاء الانتخابات النيابية الأخيرة عام 2009 التي أفرزت «تمثيلاً حقيقيًا إلى حد كبير للقوى السياسية الطائفية»[7]، حالة من «الاستنفار» الطائفي في صفوف القيادات السياسية والدينية للطائفة المارونية لرفض هذا الطرح، الأمر الذي أدى إلى تحويله «مادة سجالية» في الحياة السياسية اللبنانية دفعت حتى ببعض مؤيديه إلى الدعوة لتأجيله.

وعلى الرغم من إعلان الرئيس بري مطالبته بتأليف «الهيئة الوطنية» من خلال ورشة تشريعية لإصدار قانون اللامركزية الإدارية وتأليف «الهيئة»، ولاحقًا مجلس الشيوخ[8]، والإعلان عن أن مهمة «الهيئة» الإعداد والتمهيد ومراعاة النفوس وتقديم النصوص لمجلس النواب وحكومة معروفة تركيبتها»[9]، وأن إطلاقها هو «تنفيذ لنص دستوري ملزم وفق خطة مرحلية والقرارات بالإجماع»[10]، إلا أن إجماع موقف القيادات المسيحية على رفض هذا الطرح كان لافتًا.

وعلى الرغم من إعلان رئيس الجمهورية الأسبق ميشال سليمان أن «إلغاء الطائفية السياسية بالتوافق يجب أن يحافظ على التنوع والمناصفة»[11]، فقد رفض حزب القوات اللبنانية طرح تشكيل «الهيئة الوطنية» ووجه أحد أعضاء كتلتها النيابية كتابًا إلى الرئيس بري رأى فيه أن تأليف «الهيئة» يمثّل «خطوة ناقصة على الصعيدين الدستوري والقانوني»[12]. كما رأى التيار الوطني الحر أنه طرح يفتقر إلى التوقيت المناسب، ووصفه أحد أعضاء تكتل الإصلاح والتغيير «بالمتسرع لأن الواقع الطائفي يتحكم بمفاصل الدولة في غياب الدولة القادرة»[13]. أما حزب الكتائب فقد رفض هذا الطرح بوصفه يمس بحقوق المسيحيين، ورأى فيه أحد نوابه أنه «سيؤدي إلى حكم الطائفة الأكبر عددًا، ونحن نطالب في حال أُلغيت

(7) شكر، «في المادة 95 وتشكيل الهيئة الوطنية،» مصدر سابق.
(8) **السفير**، 2009/11/19.
(9) **السفير**، 2010/1/14.
(10) المصدر نفسه.
(11) **السفير**، 2009/12/2.
(12) **المستقبل**، 2010/1/9.
(13) تصريح للنائب سيمون أبي رميا، في: **السفير**، 2010/1/16.

(الطائفية السياسية)، بالانتقال إلى الفيدرالية، كضمان للمسيحيين، إنما المطلوب اليوم لا هذه ولا تلك بل المطلوب تطوير النظام»[14].

واكب موقف القوى والتيارات المسيحية الرافض طرح مسألة إلغاء الطائفية أو حتى تشكيل «الهيئة الوطنية»، والذي وصل عند البعض إلى حد المطالبة بالنظام الفدرالي الذي يعتقد اللبنانيون أنهم تجاوزوه عبر الثوابت التي أقرها اتفاق الطائف وتم التوافق عليها، واكبه الموقف الثابت للبطريرك الماروني الذي أعلن صراحة أنه «لن يتغيّر شيء إذا ألغيت الطائفية من النصوص قبل النفوس...»[15].

وإذا كان هذا الموقف قد يبدو طبيعيًا داخل الطائفة المارونية، إلا أن البارز في هذه المرحلة هو موقف الطائفة السنّية صاحبة المطلب التاريخي بإلغاء الطائفية السياسية. حيث برز موقف الزعيم السنّي رئيس الحكومة سعد الحريري الذي رأى أن «إلغاء الطائفية يتطلب إجماعًا»[16]، وقد واكبه موقف كل من الرئيس فؤاد السنيورة الذي عدّ طرح الرئيس بري بأنه طرح «وطني ودستوري والمطلوب تعزيزه لتقبله ودعا إلى طرحه في توقيت آخر»[17]، وموقف الرئيس نجيب ميقاتي الذي دعا «لسحب إلغاء الطائفية (تشكيل الهيئة) من التداول الإعلامي وإدراجه في الحوار (طاولة الحوار)»[18].

وانطلاقًا من موقف الرئيس سعد الحريري، الذي يضاف إلى موقف حزبَي القوات والكتائب، يمكننا فهم موقف الأمانة العامة لقوى 14 آذار الرافض في تلك المدة تشكيل «الهيئة الوطنية» في ظل «الخلل في التوازن الطائفي»[19].

وعلى الرغم من موقف بعض القيادات السنّية المؤيدة لطرح الرئيس بري، كالرئيسين سليم الحص وعمر كرامي والوزير السابق عبد الرحيم مراد ورئيس التنظيم الشعبي الناصري أسامة سعد، إلا أنه يمكن القول إن موقف تيار المستقبل بزعامة الرئيس الحريري ومعه كتلته النيابية قد وضع هذه الطائفة في موقع المعارض لهذا الطرح في تلك المرحلة، وهذا الموقف يتوافق مع الاتجاه الذي سلكته الطائفة السنّية منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والذي لاقى البطريركية المارونية والقيادات المارونية المؤيدة لها في مواقفها بعامة.

أما موقف الطائفة الدرزية فقد كان دومًا إلى جانب هذا الطرح، انطلاقًا من انعكاساته الإيجابية على الطائفة ولا سيّما لناحية تأليف مجلس الشيوخ الذي تلقت وعدًا بإسناد رئاسته إلى أحد أبنائها. لذلك فقد لاقى طرح تأليف «الهيئة الوطنية» ردودًا إيجابية من قيادات هذه

(14) تصريح للنائب سامي الجميّل، في: **السفير**، 2010/1/16.
(15) **السفير**، 2010/1/15.
(16) **النهار**، 2010/1/15.
(17) المصدر نفسه.
(18) **السفير**، 2010/1/23.
(19) **السفير**، 2009/11/26.

الطائفة ومرجعياتها الدينية، فالزعيم الدرزي وليد جنبلاط أعلن أن «الممر الحتمي للعبور إلى الدولة هو إلغاء الطائفية السياسية»[20]. وقد توالت مواقفه الداعمة لهذا الطرح. كما رأى المجلس المذهبي الدرزي أن «سلوك طريق إلغاء الطائفية السياسية خطوة بالاتجاه الصحيح تبدأ بتشكيل الهيئة الوطنية ثم إنشاء مجلس شيوخ وتحقيق اللامركزية الإدارية»[21]، وقد ذهب الوزيران طلال إرسلان ووئام وهاب والنائب السابق فيصل الداوود في الاتجاه نفسه عبر مطالبتهم الدائمة بالسير في عملية إلغاء الطائفية السياسية وتأليف مجلس الشيوخ.

أما الطائفة الشيعية فقد دعمت عبر مختلف قياداتها ومرجعياتها الأساسية طرح الرئيس نبيه بري لناحية تأليف «الهيئة الوطنية» والانطلاق في عملية إلغاء الطائفية السياسية، حتى كادت التصريحات شبه اليومية لنواب وقيادات القوتين الشيعيتين الأساسيتين، حركة أمل وحزب الله، لا تخلو من التركيز على ضرورة تأليف تلك «الهيئة». إضافة إلى المواقف المتكررة للمجلس الإسلامي الشيعي عبَّر نائب رئيسه الشيخ عبد الأمير قبلان، الذي دعا البطريرك صفير إلى عقد قمّة روحية تتناول إلغاء الطائفية السياسية واقترح على رؤساء الطوائف الدينية «دراسة مشروع إلغاء الطائفية السياسية، فيدعموا الحركة المنظمة لإلغائها، لذلك نطالب بعقد قمة روحية لدعم مشروع إلغاء الطائفية السياسية وإخراجه من الظلمة إلى النور»[22].

مثلت المواقف الداعمة لتأليف «الهيئة»، وحتى المواقف الرافضة لها، حافزًا لرئيس المجلس النيابي نبيه بري للمضي قُدُمًا في طرحه في كل مناسبة والتركيز على أهميتها في بناء الوطن، حيث رأى أن «هذه الهيئة لا تلغي الطوائف أو حقوقها وإنما تمنع الاتجار بالطوائف وتعطيها المنعة والقوة. إنها قنطرة العقد الاجتماعي الذي شُيّد عليه الطائف ومن دونها سنكون كما نحن قبائل طائفية ومذهبية... (وهي) تكرّس المناصفة للطوائف والطائفية تكرّس المحاصصة... تكرّس التاريخ الموحد للبنان والطائفية تكرّس تقسيم لبنان... الهيئة طوائف ودين والطائفية تجارة وكفر. الهيئة تلغي المذهب عن الهوية والطائفية تطيّف لبنانية لبنان وعروبة لبنان»[23].

أمام هذا الواقع برز بكل وضوح حجم الانقسام الطائفي وازدياد الهواجس نتيجة طرح مسألة إلغاء الطائفية السياسية، وهذا ما يمكن أن يفسر غياب أي طرح في هذا السياق منذ تلك المرحلة، ولا سيّما مع ازدياد الأزمات التي أدت إلى انقسامات، والتي كان من السهل أن تتخذ بعدًا طائفيًّا كالأزمة السورية والشغور الرئاسي وتأليف الحكومات. جدير بالإشارة في هذا الإطار أنه حتى الرسالة التي أرسلها رئيس الجمهورية ميشال عون إلى المجلس النيابي

(20) **الأنباء** (23 شباط/فبراير 2009).

(21) **السفير**، 2009/12/10.

(22) **السفير**، 2010/1/15.

(23) كلمة الرئيس نبيه بري في الذكرى 32 لتغييب الإمام موسى الصدر ورفيقيه، صور، 31 آب/أغسطس 2010. يمكن الاطلاع عليها في مجلة **الحياة النيابية**، المجلد 76 (أيلول/سبتمبر 2010)، ص 13.

في 31 تموز/يوليو 2019، والمتعلقة بتفسير المادة 95 من الدستور معطوفة على الفقرة «ي» من مقدمته، لم تناقَش أو تُطرح على الهيئة العامة.

تنبه لخطورة مقاربة مسألة الطائفية السياسية بعض المسؤولين والقيادات، فقد أشار الرئيس الراحل إلياس الهراوي إلى أن «الغاء الطائفية بشكل مجتزأ هو أمر يخيف البعض وخصوصًا المسيحيين ما دام لا يرتكز على رؤية وخطة شاملتين تستهدفان القضاء فعلاً على كل أشكال الطائفية سواء في النصوص أو في النفوس[24]. كما أوصى الإمام محمد مهدي شمس الدين «الشيعة اللبنانيين بوجه خاص... وجميع اللبنانيين مسلمين ومسيحيين أن يرفعوا من العمل السياسي، من الفكر السياسي، مشروع إلغاء الطائفية السياسية، لا بمعنى أن يحرم البحث فيه والسعي إليه، ولكن هو من المهمات المستقبلية البعيدة، وقد يحتاج إلى عشرات السنين لينضج بحسب تطور الاجتماع اللبناني وتطورات المحيط العربي بلبنان»[25]، كذلك أوصى «بالثبات والالتزام بنظام الطائفية السياسية مع إصلاحه».

ثالثًا: المواقف الحالية للقوى السياسية من الطائفية السياسية

أدى استمرار تطبيق اتفاق الطائف بالأسلوب نفسه، وتجاهُل التطبيق السليم لأهم بنوده، وعدم التوجه لإجراء أي إصلاح يمكن أن يساهم في تطوير النظام، أدّى كل ذلك إلى استفحال أزمة النظام السياسي. حتى بات الفراغ في رئاسة الجمهورية ووجود حكومات تصريف الأعمال أمرًا ملازمًا لهذا النظام لأوقات طويلة، الأمر الذي جعل أي إصلاح اقتصادي أو إداري أو إطلاق عملية تنمية... أمرًا بعيد المنال. ولعل تفجّر ثورة السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2019، وما تلاها من انهيار مالي واقتصادي واجتماعي وتوترات أمنية، ولا سيّما بعد تفجير مرفأ بيروت، قد أعطى النتيجة الطبيعية لأزمة النظام السياسي ذات الطابع الطائفي والتي لا نزال نعيش تداعياتها حتى الآن.

من المهم في هذا المجال معرفة المواقف الحالية للقوى السياسية والطائفية، في ظل الأزمات الراهنة، من مسألة الطائفية السياسية؛ بوصفها مرتكزًا أساسيًّا لأي عملية تطوير للنظام السياسي، والخروج من الأزمات التي تعصف بلبنان. فعلى الرغم من أن مواقف مختلف القوى تجاه هذه المسألة تنطلق من مواقف مبدئية، إلا أن المتغيّرات التي تعصف بلبنان والمنطقة قد تفرض على الجميع قراءة جديدة للمواقف، انطلاقًا من المخاطر التي تحدق بالجميع نتيجة تلك المتغيّرات.

(24) كميل منسّى، **الياس الهراوي: عودة الجمهورية من الدويلات الى الدولة** (بيروت: دار النهار، 2002)، ص 589.

(25) محمد مهدي شمس الدين، **الوصايا**، ط 2 (بيروت: دار النهار، 2002)، ص 11 ـ 54.

إن موقف القوى السياسية للطوائف الإسلامية قد بدأ بالتمايز منذ المرحلة التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ولا سيّما مع تبنّي الرئيس سعد الحريري موقف قوى الرابع عشر من آذار، وذكره أن التوقيت ليس مناسبًا لطروحات إلغاء الطائفية السياسية كما أسلفنا سابقًا، في حين بقيت القوى السياسية للطوائف الإسلامية داعمة لخيار تأليف «الهيئة الوطنية» للانطلاق بمرحلة الإلغاء.

1 ـ موقف تيار المستقبل

لا يزال الموقف المبدئي لتيار المستقبل يرتكز على رفض الطائفية السياسية، ولكن التيار يؤكد بحسب عضو المكتب السياسي زياد ضاهر «مضمون اتفاق الطائف لناحية المناصفة بين الطوائف والعلاقة بينها وأن هذا الاتفاق يجب أن يمثل نقطة انطلاق وركيزة أساسية لمضمون أي حوار يمكن أن يطرح التعديل أو التطوير»[26].

ومع تشديد التيار على أهمية الظروف المحيطة بأي طرح كشرط لتأمين نجاح أي حوار، يتساءل ضاهر عن «مدى جدوى طرح مسألة إلغاء الطائفية السياسية في ظل زيادة النعرات الطائفية، لأن الواقع أصبح صعبًا ودقيقًا في هذه المرحلة وأن النقاش يجب أن يكون حول الصيغة». فكل تسوية يجب أن تتم عبر الحوار الذي يشكل شرطًا ضروريًّا للتوصل إلى تسوية سياسية تمثل مدخلاً للحلول. مع التأكيد دائمًا بأن اتفاق الطائف لا يزال يمثل ضرورة وحاجة وطنية، لذلك ليس لدى تيار المستقبل أي بديل منه، لأن المشاركة في طروحات بديلة تعني تناقض الموقف. وبناءً على ما تقدم يؤكد ضاهر أنه «علينا احترام التركيبة اللبنانية، حيث تعبّر كل طائفة عن نفسها ونصل إلى التوافق بينها، وأن أي دعوة أو طرح لعقد مؤتمر تأسيسي جديد سيكون موقف التيار منه الدعوة إلى الالتزام بتطبيق اتفاق الطائف».

2 ـ موقف الحزب التقدمي الاشتراكي

يرى وليد صافي أن «السياق الاجتماعي في لبنان يحافظ على الطائفية السياسية ويجعلها متجذرة بشكل أكبر في المجتمع، كما أنه من الواضح بأن لا قناعة حتى الآن داخليًّا وعربيًّا وإقليميًّا ودوليًّا بإلغاء الطائفية السياسية. لذلك فإنه من المفيد أن نسعى الآن إلى رسم سياسات ذات طابع اقتصادي، اجتماعي وتربوي يمكن أن تساهم في زيادة ارتباط المواطن بالدولة. كما أن العمل على تكريس حكم القانون وسيادته من شأنه أن يزيد احترام المواطن للدولة وتجعله يشعر بوجودها».

(26) زياد ضاهر، عضو المكتب السياسي لتيار المستقبل، مقابلة شخصية بتاريخ 26 نيسان/أبريل 2024.

ويؤكد صافي أن هذا النوع من السياسات من شأنه أن «يساهم مستقبلاً ببناء مجتمع يمكن أن يتقبل فكرة إلغاء الطائفية السياسية، ونكون في المرحلة الحالية قد حافظنا على وحدة الوطن والمجتمع بدلاً من اللجوء إلى طرح مشاريع تقسيمية»[27].

3 ـ موقف حركة أمل

يؤكد النائب قبلان قبلان أن «الطائفية السياسية لم تكن يومًا مطلبًا شيعيًّا وقد كانت سببًا رئيسيًّا للأزمات على مستوى النظام السياسي، لذلك فإن إلغاءها كان ولا يزال مطلبًا أساسيًّا لحركة أمل، لأن من شأنه أن يزيل الفوارق بين المذاهب داخل الطوائف»[28]. كما يرى أنه «طيلة العهود السابقة لم يتم العمل على تعزيز المواطنة، لا سيّما في عهد الرئيس ميشال عون، حيث كان هناك فرصة حقيقية لذلك بسبب تحالفه مع حزب الله». لذلك فإنه يؤكد أن الطائفية السياسية باتت تعَدّ الآن «مقتلاً للبنان»، كما أن «التوتر المرتفع داخل الشارع المسيحي يجعلنا نستبعد إمكانية إلغائها في المدى المنظور، فنحن بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد، لا سيّما بين الموارنة والشيعة». وهذا العقد قوامه تبديد هواجس الموارنة تحديدًا وإعطاؤهم ضمانات، مما يفرض ضرورة إيجاد صيغة للحوار مع المسيحيين لأن العلاقة معهم ليست علاقة ظرفية ويجب إقناعهم بذلك. من هنا يتوافق موقف الحركة مع ما طرحه الوزير السابق زياد بارود بأن «حقوق الطائفة المسيحية بالدور وليس بالعدد».

ويؤكد قبلان أن «التركيبة الحالية للمسيحيين لا يمكن أن تؤمّن حقوقهم، وأن هذه الحقوق يمكن تأمينها فقط من خلال الحوار وطرح الهواجس». وبالرغم من أن مطلب إلغاء الطائفية السياسية «لا يمكن لحركة أمل أن تتخلى عنه، ولكن يبدو أن الوقت غير ملائم لهذا الطرح حاليًّا، وكل التطمينات لا يمكن أن تتم إلا من خلال الحوار، ومن الضروري الذهاب إلى عقد اجتماع جديد يساهم في الخروج من أزمة النظام السياسي ويساعد في إرساء السلم الأهلي».

4 ـ موقف القوات اللبنانية

يرى النائب أنطوان حبشي أن «اتفاق الطائف لا يزال يشكل منطلقًا أساسيًّا لأي حوار، ولا سيّما البند الأول منه المتعلق بسيادة الدولة، وأن أي طرح لإلغاء الطائفية السياسية قد يكون إيجابيًا عندما يأتي ضمن إطار حل متكامل كما فعل اتفاق الطائف». وهو يرى أن «الطائفية السياسية كانت وسيلة لإدارة الحكم والدولة ونوع من العقد الاجتماعي منذ الاستقلال، فهي قد تكون سلبية أو إيجابية بحسب كيفية استعمالها. لذلك يمكن الاستفادة من إيجابيات التعددية

(27) وليد صافي، باحث وعضو في الحزب التقدمي الاشتراكي، مقابلة شخصية بتاريخ 1 نيسان/أبريل 2024.

(28) النائب قبلان قبلان، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل، مقابلة شخصية بتاريخ 4 نيسان/أبريل 2024.

وإلغاء سلبياتها وجعلها بالتالي غنى في طريقة إدارة الدولة، بشكل يجعل كل فريق قادر على أن يعيش ثقافته دون الخوف من الآخر»[29].

ويؤكد النائب حبشي أن بعد التفاهم على مسألة سيادة الدولة يمكن الذهاب نحو اعتماد نظام المجلسين، بحيث تصبح الطوائف ممثلة في أحدهما وتشعر بأن هناك ضمانة لمشاركتها في الحكم. كذلك فإن إعطاء السلطات المحلية الصلاحية والإمكانية لتنمية نفسها ومناطقها، من شأنه أن يساعد في تجاوز المسألة الطائفية. فاللامركزية في هذا الاتجاه إضافة إلى المسألة التربوية، تمثل عنصرًا أساسيًّا في عملية التنمية والإصلاح وتجاوز الطائفية السياسية.

5 ـ موقف حزب الكتائب اللبنانية

ينطلق موقف حزب الكتائب من كونه حزبًا مدنيًّا وليس حزبًا مسيحيًّا، لذلك فهو مع الدولة المدنية ولبنان الوطن الموحد والنهائي الذي «نرغب بالعيش فيه مع جميع المكونات المجتمعية ولكن بكرامة»[30]. لذلك يرفض حزب الكتائب الفدرالية التي من شأنها أن تؤدي إلى إعطاء حق التشريع للمناطق، ويقف ضدها.

ويرى الأمين العام للحزب سيرج داغر أن «من يطرح إلغاء الطائفية السياسية بشكل عام، هم أكثر القوى طائفية في لبنان. وذلك بنيّة وضع اليد على النظام، بما يؤدي إلى سيطرة الشيعية السياسية، لذلك فإن الحزب يرى بأن هذا المشروع هو مشروع غلبة». أما ما يمكن أن يؤدي إلى إلغاء الطائفية السياسية فهو الوصول إلى «مجتمع مدني متمدّن»، وهذا أمر ممكن بلوغه من منطلق أن لدينا دولة مدنية تحتفظ بكوتا للطوائف. فعلينا بحسب رأي داغر، «البحث عن كيفية بناء المجتمع من خلال مناهج الدراسة والتربية الوطنية وقوانين الأحزاب والأحوال الشخصية، وهذا بحاجة إلى مؤتمر مصالحة ومصارحة، وحزب الكتائب على استعداد دائم للحوار والمشاركة انطلاقًا من قناعته بضرورة ذلك، وعلى قاعدة التمسك باتفاق الطائف الذي لا يمكن الخروج منه».

لذلك يقترح حزب الكتائب أن «يتم العمل مرحليًا على إنشاء مجلس شيوخ للقضايا الكبرى، يمكن أن يتم انتخابه وفقًا للقانون الأرثوذكسي مثلاً. فلا يكون بالتالي مجلس النواب مكانًا للصراع بل مكانًا للعمل، وهذا يتطلب من الجميع البحث في كيفية الخروج من القيد الطائفي». كما يرى الحزب أن «التنمية المجتمعية واللامركزية من شأنها أن تساهم في تعزيز المجتمع وتحقيق الاستقرار المجتمعي، وهذا ما ينعكس على خلق أجواء تعزز الحوار والتواصل بما يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي».

(29) النائب أنطوان حبشي، عضو كتلة لبنان القوي، مقابلة شخصية بتاريخ 10 أيار/مايو 2024.
(30) سيرج داغر، أمين عام حزب الكتائب، مقابلة شخصية بتاريخ 2 أيار/مايو 2024.

6 ـ موقف حزب الله

يرى عضو المجلس السياسي في حزب الله الوزير السابق محمود قماطي أن إبداء الرأي بالطائفية السياسية ينطلق غالبًا من منحى طائفي، لذلك من المهم عند البحث في هذه المسألة البحث عن النيات من الطرح. حيث يؤكد حزب الله أن اتفاق الطائف الذي يتوافق عليه اللبنانيون هو المدخل الأساس لمقاربة هذه المسألة، فالحزب مع البدء الجدي بتطبيق اتفاق الطائف الذي من شأنه أن يؤمّن السير نحو الدولة المدنية. وقد أشار الحزب في وثيقة التفاهم مع التيار الوطني الحر إلى أنه مع إلغاء الطائفية السياسية، وهو جاد في هذا الطرح ويبني علاقاته وتحالفاته على أساسه. كما يرى الحزب أن العمل على التنمية وعلى مسألة إلغاء الطائفية السياسية هو عمل متكامل ومن شأنه أن يساهم في بناء الدولة المدنية[31].

ويرى الوزير السابق طراد حمادة أن التمسك باتفاق الطائف هو «المنطلق الأساس لمقاربة مسألة الطائفية السياسية، فهو وحده قادر على التخفيف من الهواجس لدى مختلف مكونات المجتمع اللبناني، باعتباره يؤكد على مبدأ الشراكة والمناصفة وهي مبادئ أساسية للنظام اللبناني». كما يرى أن «العدالة في توزيع الثروات عبر تطوير نظام البلديات ممكن أن يساهم في ذلك، إلا أن طرح مشاريع اللامركزية لا يساهم في الحد من الهواجس ولا يعطي أي نوع من التطمينات»[32].

7 ـ موقف التيار الوطني الحر[33]

يؤكد أنطوان قسطنطين أن البرنامج السياسي للتيار الوطني الحر يتبنى فكرة الدولة العلمانية، إلا أن نظرة التيار للطائفية السياسية ترى أن اعتمادها أو شطبها «ليس مجرد قرار إنما هو مسار». لذلك فإن التيار يرفض حاليًّا إلغاءها، من منطلق أننا في بلد يتميز بنظام اجتماعي طائفي، وإلغاء الطائفية السياسية لن يؤدي إلى الهدف المنشود بقيام دولة مدنية واسعة السمات، إنما سيؤدي إلى «هيمنة الوجدان الأكثري الجماعي»، وهذه مسألة باتت في وعينا وإدراكنا ولا سيّما في ظل هيمنة التصويت الطائفي في الانتخابات.

فالتيار الوطني الحر، بحسب قسطنطين، مع إلغاء الطائفية على نحو تام، وليس فقط مع إلغاء الطائفية السياسية. فالتجربة السياسية في لبنان لم تنضج بعد، لأن اللبناني ابن لرعيته الطائفية وليس للمواطنية، حيث إن طائفية النظام السياسي ارتكزت على طائفية المجتمع. كما يرى أن «الدولة اللبنانية قد وقعت منذ قيامها في قبضة المذاهب، وقد كرّس الدستور

(31) الوزير السابق محمود قماطي، عضو المجلس السياسي في حزب الله، مقابلة شخصية بتاريخ 3 أيار/مايو 2024.

(32) الوزير السابق طراد حمادة، مقابلة شخصية بتاريخ 1 نيسان/أبريل 2024.

(33) أنطوان قسطنطين، المستشار الإعلامي لرئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، مقابلة شخصية بتاريخ 5 نيسان/أبريل 2024.

اللبناني الوجود السياسي للطوائف، لا سيّما بعد اتفاق الطائف. فهل المطلوب الآن تحويل الميثاق الوطني المبارك بين الطوائف إلى ميثاق مدني بين المواطنين؟ وهل يكفي إلغاء الطائفية السياسية لذلك؟».

إن طرح إلغاء الطائفية السياسية في نظر التيار الوطني الحر هو مسار متدرج، ولا يتم مثلاً عبر الترشح للوظائف من خلال شطب القيد. لذلك يجب تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية على قاعدة إصلاحية. لأن مسار الأحداث قد «حوّل هواجس المسيحيين إلى خوف على الوجود، بحيث باتوا يظهرون عصبية للحفاظ على وجودهم، وهم باتوا الآن الأكثر عصبية حيال ذلك».

أما لجهة الإصلاحات التي يطرحها التيار الوطني الحر في هذه المرحلة، كاللامركزية الإدارية والمالية الموسعة والإدارة الشفافة والمشاريع الإصلاحية لإدارة الإنماء بشفافية والإنماء المناطقي بوجه عام، فلا يمكن حسبانها أدوات لتعزيز الطائفية إنما «هي حاجة لحفظ وحدة الدولة على أساس الجغرافيا وليس الديموغرافيا، لتثبيت بقاء المواطن في أرضه وكأداة لتعزيز المساواة».

بينت نظرة التيار إلى الطائفية السياسية في ضوء الأحداث الأخيرة التي عصفت بلبنان، أن «تجذّر الفساد الطائفي قد أدى إلى انهيارات جعلت اللبناني أكثر تعلقًا بتركيبته الطائفية باعتبارها الخلاص الوحيد له. كما أثبتت تلك الأحداث بأن انهيار بنية الدولة تشكل خسارة للجميع، لذلك فإنه كل ما تم إنضاج فكرة الدولة كلما قويت العدالة وساهمت في تأمين الحقوق، وكلما كان هناك مزيدًا من الطائفية أدى ذلك إلى ضعف الدولة».

يبقى السؤال الأهم الذي يطرحه قسطنطين يتمثل في «كيفية البحث على أي طاولة حوار بمسألة إلغاء الطائفية السياسية في ظل وجود بنى منتجة للطائفية؟ فهل يصح مثلاً مقاربة هذه المسألة ونحن غافلين عن قوانين الأحزاب».

وانطلاقًا من التجربة يؤكد قسطنطين أنه «يستحيل تطوير أي دستور أو قانون بالقوة العددية، حيث أننا جرّبنا جميعًا مسألة الهيمنة التي لم تؤد إلى بناء الدولة بل إلى المزيد من التناحر». لذلك فإن التيار مستعد للحوار والجلوس مع المكوّنات السياسية والطائفية اللبنانية لمناقشة مستقبل النظام السياسي وإمكانية تطبيقه، ولكن تبقى المعضلة الحقيقية في «معرفة مدى رغبة الأحزاب السياسية في التراجع لمصلحة دور الدولة».

وفي إطار البحث عن المخارج، يرى قسطنطين أننا علينا أن «نتمسك بالدستور اللبناني على علّاته، والعمل على إعادة تكوين السلطة عبر الاحتكام إلى المؤسسات، وانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة تمثل أكبر طيف من المجتمع لتقوم بتنفيذ برنامج إنقاذي مالي اقتصادي. كما يتوجب إيجاد حل جذري لمنع التغيرات الديمغرافية الخطيرة، وبخاصة تلك المرتبطة بالنازحين السوريين، كما يجب التوجه نحو تطبيق القوانين بفعالية».

الخاتمة

شكّلت الطوائف الدينية المكوّن الأساسي للمجتمع اللبناني، فبرزت كل منها كوحدة منفصلة من ناحية، ومتصلة بغيرها من الطوائف عبر الكيان اللبناني ونظامه السياسي من ناحية أخرى. لذلك يمكن القول أن هذه الطوائف قد مثّلت الوحدات الأساسية في النظام السياسي، وباتت تمثّل عبر تفاعلها داخله «نظام عمل» يصعب تجاوزه عند طرح أي تعديل أو تطوير لبنية هذا النظام.

إن هيمنة الحالة الطائفية على الواقع السياسي ـ الاجتماعي في لبنان وتشكيل الطوائف «نظام عمل» ضمن إطار العملية السياسية، قد مكّن هذه الطوائف من أن تأخذ دور الأحزاب السياسية. فبدلاً من أن تمثّل الأحزاب المحرك الأساسي للحياة السياسية والاجتماعية، بقيت أسيرة البُنى الطائفية للدولة وتعبّر في أغلبياتها الساحقة عن تطلعات الطوائف، وباتت بالتالي جزءًا من الممارسة الطائفية للسياسة. حيث أضحى لكل طائفة حزبها أو أحزابها الناطقة باسمها والمدافعة عن مصالحها، فالطائفة الشيعية تعبر عن مواقفها عبر ثنائيتها الحزبية حركة أمل وحزب الله، والطائفة السنّية تعبّر عن مواقفها عبر تيار المستقبل، والطائفة الدرزية تعبّر عن مواقفها بشكل أساسي عبر الحزب التقدمي الاشتراكي، في حين يعبّر عن الموقف المسيحي التيار الوطني الحر وحزبا القوات اللبنانية والكتائب، حيث يتبنى الحزبان الأخيران بوجه عام (القوات والكتائب) مواقف البطريركية المارونية.

انطلاقًا من ذلك يمكن القول إن دور الطوائف في تطوير النظام السياسي يبقى عاملاً أساسيًا في نجاح أي طرح يتناول تعديل هذا النظام، فالتاريخ «لم يذكر قط في صفحاته أن جماعات كانت تتمتع بسلطات رفيعة وامتيازات غير عادية قد أقدمت بمحض إراداتها على التنازل عنها»[34]، ويذهب الكثير من الباحثين والدارسين للسياسة اللبنانية والطوائف في لبنان في هذا الاتجاه حيث يؤكد بعضهم أن «كل صيغة لا تأخذ مصالح الطوائف (بالحسبان)، مصيرها الزوال، وتؤسس لأزمات سياسية، سرعان ما تعيد إبراز معالم التمذهب والطائفية، فإلى دورات العنف التي تؤدي إلى الفرقة والانقسام»[35].

1 ـ نتائج الدراسة

تبيّن لنا من خلال هذه الدراسة مجموعة من النتائج الأساسية، منها ما يمثّل استمرارًا لنتائج سابقة ومنها ما يمكن وصفه جديدًا على مستوى دراسة ظاهرة الطائفية السياسية وذلك على النحو الآتي:

(34) إدمون رباط [وآخرون]، **لبنان والبنية الطائفية** (بيروت: منشورات دار الفن والأدب، 1985)، ص 18.

(35) عباس الحلبي، **عن الحوار والمصالحة والسلم الأهلي**، دفاتر الحوار؛ 1 (بيروت: مركز الحوار الدائم، جامعة القديس يوسف، معهد الدراسات الإسلامية المسيحية، 2002)، ص 113.

أ ـ أجمعت مختلف القوى السياسية التي تناولتها الدراسة على استفحال ظاهرة الطائفية السياسية، وعدّت ذلك يمثّل خطرًا على الكيان اللبناني وبنيته المجتمعية.

ب ـ لا تزال جميع القوى السياسية تتمسك باتفاق الطائف، وترى أنه لا يزال يمثّل منطلقًا صالحًا أساسيًا لبناء الدولة وإصلاح النظام السياسي.

ج ـ ترى أغلبية القوى أن الحوار هو الخيار الصحيح للتفاهم على أي إصلاح أو تطوير للنظام السياسي.

د ـ تجمع مختلف القوى على ضرورة الالتفات إلى التنمية المحلية وإن اختلفت النظرة إلى الأسلوب، وذلك بوصفها تمثل منطلقًا لتحقيق الاستقرار المجتمعي الذي ينعكس بدوره على زيادة الوعي لدى المواطنين ويساهم في توفير أجواء إيجابية للحوار بين القوى السياسية.

هـ ـ بات واضحًا أن هناك قناعة لدى مختلف القوى السياسية، بأنه لم يعد من الممكن طرح مسألة إلغاء الطائفية السياسية في المرحلة الحالية، وأن هذه المسألة قد تكون هدفًا بعيد المدى. وهذا ما يجعل موقف الإمام الراحل محمد مهدي شمس الدين من الطائفية السياسية، هو السائد حاليًّا لدى تلك القوى.

و ـ كان لافتًا خلال إعداد هذه الدراسة أن طرح «مسألة الطائفية السياسية» على ممثلي مختلف القوى قادتهم للحديث تلقائيًا عن «إلغاء الطائفية السياسية» رغم عدم طرحنا موضوع الإلغاء، وهذا ما يمكن أن يقودنا إلى استنتاج مفاده بأن الموقف من مسألة «الإلغاء» هو ما يشغل بال مختلف القوى السياسية.

2 ـ المقترحات

تدفعنا دراستنا مسألة الطائفية السياسية كظاهرة مهيمنة على المجتمع اللبناني، ومعرفة الموقف التاريخي والحالي للقوى السياسية والطائفية منها، والنتائج التي توصلنا إليها، إلى طرح بعض المقترحات المتعلقة بهذه المسألة:

أ ـ العمل على دعم أي توجه للحوار والعمل على تغذية أفكاره ومنطلقاته، بوصفه الخيار الذي يلقى إجماعًا من مختلف القوى، والسبيل لمنع التوتر السياسي والطائفي الذي يهدّد المجتمع اللبناني.

ب ـ من الضروري عند الانطلاق بأي حوار، أن يكون اتفاق الطائف هو نقطة البداية. لأن مختلف القوى تعدّه أساسًا صالحًا للنقاش والتفاهم، كما أنه يمثّل عامل اطمئنان للجميع.

ج ـ يجب دعم مبادرات التنمية المحلية، نظرًا إلى دورها في تعزيز الاستقرار المجتمعي.

د ـ دعم السياسات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، لما لها من انعكاسات على مستوى زيادة الوعي عند المواطنين □